الزراعة

نجاحات كبرى

استثمارات بعشرات المليارات

□ قطاعات الزراعة والري والثروة الحيوانية من القطاعات الاقتصادية الأكثر أهمية لارتباطها المباشر بحياة ومعيشة السكان ولهذه الأهمية اعطت الدولة جل اهتمامها بتنمية وتطوير هذه القطاعات وانفقت عشرات المليارات من الريالات خلال الـ١٤ عاما الماضية لتنفيذ العديد من المشروعات الاستراتيجية للتنمية الريفية المتكاملة شملت انجاز البنى التحتية ومراكز ومؤسسات الخدمات الزراعية والحيوانية وشبكات الري وغيرها.

وشجعت الدولة القطاع الخاص للمساهمة الفعالة معها في تنمية الزراعة والثروة السمكية من خلال التشجيع وتقديم التسهيلات المختلفة واصلاح القوانين مما جعل القطاع الخاص يتفاعل بقوة ويوجه قسطا كبيرا من استثماراته إلى الجانب الزراعي والحيواني .. وكانت النتيجة هذا النجاح المشهود اليوم على صعيد التوسع المتنامي في المساحة الزراعية والتنامي في حجم الانتاج والنمو المضطرد في قطاع الثروة الحيوانية.

اتساع المساحة الزراعية

● توسعت المساحة المزروعة بالحبوب والفواكه والخضروات المختلفة من ١,١٢١,٠٠٠ هكتار في عام ١٩٩٠م إلى ١,٤٨٠,٠٠٠ هكتار في عام ٢٠٠٣م بزيادة قدرها ١٧٪ وتمثلت هذه الزيادة الكبيرة في مساحات الحبوب المختلفة من قمح وشعير وذرة ودخن وشام والبقوليات من فاصوليا وفول وعتر وعدس وأيضا المحاصيل الأخرى ذات الميزة النسبية من خضروات وفواكه كالطماطم والبطاطا والباذنجان والكوسا والباميا والبصل واللوبيا والفلفل والثوم.

والفواكه بأنواعها المختلفة مثل الموز والباباي والحبحب والشمام والحمضيات والتمور والرمان والمانجو والعنب والفرسك والسفرجل والجوافة والمحاصيل النقدية كالقطن والتبغ والبن والسمسم بالاضافة إلى توسع مساحات الأراضي المزروعة بالاعلاف.

زيادة الانتاج

● كما زادت المساحات المزروعة بالخضروات من ٥٢ هكتاراً عام ١٩٩٠م إلى أكثر من ٦٥ عام ١٩٩٩م ثم إلى مايزيد عن ٧٢ ألف هكتار عام ٢٠٠٣م وارتفع انتاج الخضار من ٦٩ ألف طن عام ٩٠م إلى ٧٦٦ ألف طن ثم إلى ٨٢٠ ألف طن تقريبا العام الماضي.

واتسعت المساحة المزروعة بالفواكه مايزيد عن الضعف عما كانت عليه عام ١٩٩٠م ليرتفع الانتاج إلى ٦٠٠ ألف طن في عام ١٩٩٩م وزاد في السنوات التالية ليصل إلى ٤٥ ألف طن عام ٢٠٠٣م.

وشهدت المحاصيل النقدية هي الأخرى توسعا في مساحاتها وحظيت بإقبال أكبر من قبل المزارعين لزراعتها وبصفة خاصة القطن بعد تحرير اسعاره لتزيد مساحته المزروعة خلال ٩٠- ٢٠٠٣م من ٥٧ ألف هكتار إلى ٩١ ألف هكتار بنمو قدره ٦٠٪ ثم زاد التوسع أكثر طوال سنوات ٢٠٠٠- ٢٠٠٣م.

تطور وسائل الانتاج

● رافق هذا التوسع في المساحات الزراعية تطويرا مماثلا لاساليب الانتاج بدعم وتشجيع كبيرين من الدولة حيث اتجه المزارعون إلى التحول نحو الانتاج الزراعي المعتمد على تقنيات الري الحديث وأصبح واضحا أن الميزة النسبية للمنتج الزراعي مرتبط بحسن استخدام المدخلات من بذور محسنة وشتلات واصناف عالية الجودة والتي بدورها تتطلب تبني اساليب انتاج جديدة واتباع الارشادات الزراعية التي تكفل الحصول على انتاج وعائد مرتفعين وبذلك ارتفع الانتاج.

وقد عملت الدولة على توفير هذه المدخلات للمزارعين فأقيمت هيئات البحوث الزراعية التي تعمل من أجل الوصول لافضل الوسائل المؤدية لزيادة الانتاج.

ثم مشاريع اكثار وتحسين البذور والانتاج في عدد من المحاصيل وأنشأت المشاتل الزراعية في عموم المناطق الزراعية لتوفير الشتلات ذات الصنوف الجيدة لمختلف أنواع الفواكه ونشرت مراكز التوعية والارشاد الزراعي في مختلف المناطق.

وخلال العامين الماضيين تم إدخال زراعة الزيتون حيث وزعت وزارة الزراعة ٦٧٧٨ شتلة زيتون على المزارعين في عموم المحافظات بغرض تشجيع زراعة الزيتون في اليمن وبالذات في الأراضي الهامشية وقام صندوق دعم الانتاج الزراعي والسمكي بتمويل مشاريع انتاجية ومكافحة آفات وتوفير مستلزمات ومدخلات زراعية وتخفيف اعباء الفقر بمبلغ ٢,٦٩٤ مليار ريال خلال أعوام ٢٠٠١- ٢٠٠٣م.

إن التطورات الكبيرة التي شهدها قطاع الزراعة جاءت نتيجة جهود كبيرة وانفاقات هائلة تقدر بعشرات المليارات من الريالات رسم خطط واستراتيجيات وبرامج نفذت خلال سنوات٩٠- ٢٠٠٣م ومازالت تنفذ ضمن الخطة الخمسية الثانية لدولة الوحدة.

ثلاثة اتجاهات رئيسية للاستثمار

● تركزت جهود الدولة في الاستثمار الزراعي في ثلاثة اتجاهات رئيسية تربط من خلالها محاور تنمية وتطوير القطاع الزراعي وتتمثل في دعم وتوسيع البنية التحتية الزراعية والحفاظ على الموارد الطبيعية واستخداماتها وتنمية الاقتصاد الريفي وتأمين الأمن الغذائي.

وقد عملت الحكومة لضمان الاستفادة القصوى على تكامل البنية الأساسية مع الادارة السليمة واللذين يعتبران منطلقين أساسيين لتحقيق التنمية الزراعية في الريف والوصول إلى تأمين الغذاء واعتمادا على الاستخدام الأمثل والواعي للموارد الطبيعية ، وتبرز تلك الجهود جلية وواضحة من خلال عدد من المشروعات الاستراتيجية للتنمية المتكاملة التي تدخل فيها عشرات المشاريع والبرامج والانشطة المختلفة ومن هذه المشروعات.

مشروعات ريفية متكاملة

● وهناك مشروعات للتنمية الريفية وتشمل المناطق الشمالية والمناطق الشرقية (مأرب - الجوف) والمحافظات الجنوبية (تعز وإب) والمرتفعات الوسطى (محافظة أبين) ومشروع التنمية الريفية للمحافظات الجنوبية والشرقية أبين وحضرموت وشبوه ومشروع تطوير وادي حضرموت والتنمية الريفية بريمة والتنمية الريفية بالمحويت ومشروع التعاونيات الشرقية والتنمية الريفية برداع ومشروع حماية البيئة بتهامة.

ومشروع التنمية المتكاملة لقطاعات الزراعة والري والثروة الحيوانية بجزيرة سقطرى الذي بدأ في يناير عام ٢٠٠٢م وهو مشروع زراعي حيواني بالجزيرة استهدف إدخال الانتاج الزراعي إلى الجزيرة التي لم تعرف تربتها الخصبة من قبل أي نوع من الانشطة الزراعية باستثناء زراعة التمور وغيرها من مشاريع التنمية الريفية في العديد من المناطق.

● مشروعات تنمية وتطوير البنية التحتية والبشرية والتي تركز على دعم الادارة في القطاع الزراعي والحفاظ على الأراضي والمياه والتوسع في نشاط التسليف الزراعي واقامة السدود والمنشآت المائية وتطوير زراعة البن وتربية النحل وثروتها الثمينة.

تقنيات حديثة

● والنوع الثالث من المشروعات والمتعلقة بتنمية وتطوير الوسائل والتقنيات الحديثة ونقل التكنولوجيا المتمثلة بإكثار البذور والخدمات الزراعية الأخرى والمكافحة المتكاملة للآفات الزراعية والجراد الصحراوي والوقاية والارشاد الزراعي والحفاظ على الغابات والمراعي ومكافحة التصحر وتثبيت الكثيبات الرملية ودعم البنية الأساسية لتحسين السلالات.

وقد عملت الدولة على إيجاد مصادر تمويل ثابتة لدعم الانشطة الزراعية الانتاجية مثل صندوق تشجيع الانتاج الزراعي والسمكي والذي يخصص له نسبة معينة من مبيعات النفط ومشتقاته إلى جانب المساعدات والقروض الخارجية وعلمت أيضا على خلق تسهيلات ومزايا تشجيعية لدفع القطاع الخاص إلى الاستثمار في القطاع الزراعي وأثمرت هذه السياسات والتوجهات تنامياً مضطرداً للزراعة والانتاج الزراعي وخلال الـ ١٤ عاما منذ تحقيق وحدة الوطن استثمر القطاع الخاص عشرات المليارات من الريالات في اقامة مئات المزارع للفاكهة والخضروات

□ تغطية ٧٠٪ من احتياج السوق من اللحوم الحمراء واكتفاء من اللحوم البيضاء

□ إنتاج العسل يرتفع إلى ٣٠٠ طن وقيمة صادراته تصل إلى ٢٠ مليون دولار

محاصيل الحبوب تغطي ثلثي الاحتياج من الغذاء

العيد الوطني الرابع عشر للجمهورية اليمنية

SANAA 2004

2004 1990

22 مايو

□ نحتفل بتحقيق الوحدة اليمنية كإنجاز وطني وقومي كبير استبشرت به جماهير شعبنا وأمتنا العربية كلها.

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

14 الثورة

الثلاثاء ٢٩ ربيع اول ١٤٢٥هـ الموافق ١٨ مايو ٢٠٠٤م العدد (١٤٤٣٣)

ملف